

المنطلقات الأساسية للتوجهات الإستراتيجية للتربية والتعليم في لبنان

تستند الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في لبنان إلى المبادئ الأساسية التي كرسها الدستور اللبناني ووثيقة الوفاق الوطني والقوانين التي ترعى شؤون التربية والتعليم، والتي تؤكد على حرية التعليم والحق في التعلم وتوفير العلم للجميع وتأمين الفرص والمستلزمات المتكافئة للتعلم . وهي المبادئ التي أكدتها أيضا المواثيق الدولية التي يلتزم بها لبنان وأهمها : الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.

وتستمد هذه الإستراتيجية توجهاتها من المبادئ التربوية الأساسية التي تم الإجماع عليها، وبخاصة المقاربات الإنسانية في التربية والتعليم، التي تستند إليها توصيات المؤتمرات الدولية والعربية حول التربية والتعليم؛ في توجيه التعلم نحو التنمية الشاملة للشخصية الإنسانية، وتعزيز احترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية وتنمية القدرة على المشاركة الفعالة في مجتمع حر والشعور بالمسؤولية بروح من التفاهم والسلم والتسامح والصداقة، والالتزام بالشراكة المجتمعية الواسعة بين المعنيين بالشأن التربوي من أجل تأمين حاجات التعلم الإنسانية وبناء مجتمع المعرفة.

كما تستقي هذه الإستراتيجية منطلقاتها الأساسية من واقع التربية والتعليم في لبنان والتراث الخاص به، ولا سيما من حيث الشراكة الوطيدة بين القطاعين العام والخاص في تأمين الخدمات التربوية والقيمة التفاضلية ل لبنان على الصعيدين العربي والعالمي التي تكمن في رأسماله البشري وفي طاقاته المهنية والإبداعية، وإصلاح التعليم الرسمي العام والعالي وتعزيز التعليم المهني والتقني وتطويره بما يلبي ويلائم حاجات ال بلاد الإنمائية والاعمارية، وإعادة النظر في المناهج وتطويرها بما يعزز الانتماء والانصهار الوطنيين والانفتاح الروحي والثقافي.

الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم

الإطار العام

أولاً: تعليم متوافر على أساس تكافؤ الفرص

1: تعليم متاح للفئة العمرية 3-5 على أن يكون التعليم الرسمي في متناول أطفال هذه الفئة العمرية

- تعزيز فيص الالتحاق برياض الأطفال.

– إتاحة التعليم الرسمي للأطفال بين 3-5 سنوات، ورفع مستوى الالتحاق لهذه الشريحة بمن فيها ذوي الاحتياجات الخاصة.

2: تعليم أساسي إلزامي حتى عمر 15 سنة، على أن يكون التعليم الرسمي في متناول الجميع بمن فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة وأن يوفى فرصاً متكافئة في الالتحاق والمتابعة الدراسية والنجاح

- إلزامية التعليم الأساسي ورفع نسبة الملتحقين بالتعليم الرسمي
- رفع مستوى الالتحاق الصافي بالتعليم الأساسي إلى 90%.
- تحسين فرص المتابعة الدراسية والنجاح في التعليم الأساسي.
- تخفيف نسب الإعادة والتأخر والتسرب.
- زيادة قدرات تلامذة المدارس الرسمية على امتلاك الكفايات اللازمة للنجاح في الامتحانات.
- رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة (الموهوبين والمعوقين) في التعليم الأساسي
- توفير مستلزمات العناية بذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم الأساسي.

3: تعليم ثانوي (عام وتقني) يكون متوافرا وبصورة متكافئة، في الالتحاق والمتابعة والنجاح، ويؤمن لمرتابيه فرص الاختيار بين التخصصات الأكاديمية والمهنية على اساس من التوجيه الموضوعي والإرشاد التربوي من اجل تحقيق أفضل لخياراتهم التربوية والمهنية

أ - تعليم ثانوي عام

- تعزيز فرص الالتحاق بالتعليم الثانوي.
- رفع مستوى الالتحاق الصافي بالتعليم الثانوي إلى 65%.
- تحسين فرص التكافؤ في النجاح في الامتحانات الرسمية بين القطاعين في التعليم الثانوي
- زيادة نسبة امتلاك طلاب المدارس الثانوية الرسمية للكفايات اللازمة للنجاح في الامتحانات المدرسية والرسمية.
- توفير الحراك الأكاديمي في التعليم الثانوي.
- وضع الأطر والأنظمة المتعلقة بفتح المسارات ما بين الفروع والتخصصات في التعليم الثانوي، وما بين التعليم العام والتعليم المهني والتقني.

ب - تعليم ثانوي مهني وتقني

- تعزيز فرص الالتحاق بالتعليم المهني والتقني خاصة في التعليم الرسمي.
- توفير مستلزمات التوسع في فرص الالتحاق في القطاع الرسمي من التعليم المهني والتقني وتحفيز القطاع الخاص على المساهمة في توافر فرص الالتحاق بهذا التعليم.
- تحسين فرص المتابعة الدراسية والنجاح في التعليم المهني والتقني.
- تخفيف نسب الإعادة والتأخر والتسرب.
- رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة (الموهوبين والمعوقين) في التعليم المهني والتقني
- توفير مستلزمات العناية بذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم المهني والتقني.
- تحديد حجم مؤسسات التعليم المهني والتقني وتوزيعها على المناطق وتوزيع تخصصاتها بهدف الاستجابة للحاجات الحقيقية لسوق العمل وتحقيق الانماء المتوازن والاندماج الاجتماعي
- ربط التعليم المهني والتقني بسوق العمل واشراك الفئات المستفيدة في تطوير هذا القطاع.

4: تعليم عال (بما في ذلك التعليم التقني) يكون متوافراً ومنظماً بصورة توفر الحراك الأكاديمي بين مؤسساته وقطاعاته ويؤمن الدعم للطلبة ويتكيف تبعاً للمستجدات والحاجات

- أ - تعليم جامعي
- تحسين فرص الالتحاق والمتابعة الدراسية والنجاح في التعليم العالي.
 - رفع معدل الالتحاق بالتعليم العالي إلى مستوى قريب من الدول المتقدمة والمصنعة حديثاً.
 - توفير فرص متكافئة في الجامعة اللبنانية في مختلف الاختصاصات ولا سيما التطبيقية منها في إطار سياسة إنمائية متوازنة شاملة.
 - تحسين الفعالية في الجامعة اللبنانية.
 - تحسين الخدمات التربوية في التعليم العالي.
 - اعتماد منظومة واحدة للتعليم العالي.
 - زيادة الحراك الأكاديمي في التعليم العالي.
- ب - تعليم تقني عالي
- تحسين فرص الالتحاق والمتابعة الدراسية والنجاح في التعليم التقني العالي
 - توفير مستلزمات فرص الالتحاق والمتابعة والنجاح في التعليم التقني العالي

ثانياً: تعليم جيد النوعية يساهم في بناء مجتمع المعرفة

5: تعليم أساسي و ثانوي ذو نوعية جيدة في مناهجه ومؤسساته ونواتجه، متوافق مع المعايير الوطنية ومع المقاييس العالمية

- أ - التعليم العام
- تحسين نوعية التعليم في مرحلة الروضة
 - تطوير مكونات النوعية في مرحلة الروضة.
 - التحسين المستمر لنوعية المناهج في التعليم العام.
 - إقامة نظام للتطوير المستمر للمناهج وتطبيقها وتقييمها ولإستفادة الوزارة من أعمال تقييم المناهج والتجارب التجديدية.
 - تعديل مناهج التعليم العام الحالية.
 - إنتاج كتاب مدرسي ذي نوعية عالية.

- التطوير المهني للهيئة التعليمية وتمهين التعليم في التعليم العام
 - توفير هيئة تعليمية معدة مهنيًا بشكل جيد في التعليم الأساسي والثانوي.
 - تحسين نوعية البيئة التعليمية/ التعليمية في التعليم العام.
 - توفير مدارس رسمية مجهزة وتتوافر فيها الموارد اللازمة لخدمة الأهداف التربوية.
 - توفير الموارد البشرية والمناخ المدرسي الصحي والنشط لتحقيق الأهداف التربوية.
 - التطوير المهني للهيئات الإدارية في المدارس في التعليم العام.
 - توفير إداريين معدين تربوياً وإدارياً.
 - تحسين نوعية النواتج التعليمية في التعليم العام
 - بلوغ مستوى في النواتج التعليمية مقبول عالمياً ومتفق مع الكفايات المطلوبة.
- ب - التعليم المهني والتقني
- تحسين نوعية التعليم المهني والتقني
 - توفير أساتذة وإداريين معدين مهنيًا وتربوياً في التعليم المهني والتقني
 - نشر الكتاب المدرسي ووضع سياسة ومعايير للتأليف وضبط الجودة.
 - تطوير طرائق التعليم
 - اعتماد التعليم الناشط وتوفير البيئة المدرسية الصحية
 - تحسين نوعية التعليم المهني والتقني.
 - رفع الفاعلية الداخلية في التعليم المهني والتقني.
 - تعزيز الشراكة مع سوق العمل.
 - رفع الفعالية الخارجية للتعليم المهني والتقني.

6: تعليم عالٍ ذو نوعية جيدة في مناهجه ومؤسساته ونواتجه متوافق مع المعايير الوطنية ومع المقاييس العالمية

- أ - التعليم الجامعي
 - تحسين نوعية التعليم العالي.

- توفير تعليم عال ذي نوعية جيدة.
- رفع الفعالية الداخلية في الجامعة اللبنانية
- تنظيم الجامعة اللبنانية وتأمين استقلاليتها وتعزيز مواردها البشرية والمادية.
- تفعيل النشاط البحثي في التعليم العالي.

ب-التعليم التقني العالي

- تحسين نوعية التعليم التقني العالي وتعزيز الشراكة مع سوق العمل.
- تنظيم التعليم التقني العالي
-

7: تعليم موجه نحو تنمية المعارف والمواقف والمهارات الخاصة بمعالجة المعلومات والاستخدام المجدي لتقانة المعلومات والاتصالات

- توجيه التعليم نحو نشر واستخدام تقانة المعلومات والاتصالات.
- تطوير المناهج والكوادر والبنى اللازمة لاستخدام تقانة المعلومات والاتصالات في التعليم والتعلم في مختلف مراحل التعليم.

8: تعليم يكوّن ثقافة عامة لدى الأفراد ويزودهم بمهارات التعلم مدى الحياة ولا سيما مهارات التفكير النقدي والتفكير الأخلاقي

- إعداد الطلاب للتعلم مدى الحياة.
- تطوير المناهج والكوادر في التعليم بما يعزّز تنمية القدرات الفكرية والأخلاقية.
- تطوير المناهج وإعداد كوادر في التعليم بما يعزّز تنمية ثقافة الفرد العامة.

ثالثاً: تعليم يساهم في الاندماج الاجتماعي

9: تعليم ينمّي المواطنة في أبعادها الثلاثة

- تعزيز دور التعليم في تنمية الانتماء الوطني.

– تنشئة تلامذة يفكرون ويسلكون على أساس أن الانتماء الوطني هو الانتماء الرئيس والأول ويأتي على رأس قائمة الانتماءات الأخرى.

- تعزيز دور التعليم في تنمية المشاركة المدنية
- تنشئة طلبة قادرين على المشاركة المدنية.
- تعزيز دور التعليم في تنمية الشراكة الإنسانية
- تنشئة طلبة قادرين على ممارسة الشراكة الإنسانية.

10: تعليم يساهم في التماسك الاجتماعي و يزود مرتاديه بالمعارف والقيم والمهارات اللازمة للعيش المشترك في مجتمع متنوع

- تعزيز دور التعليم في التماسك الاجتماعي
- زيادة مساحات الاختلاط الاجتماعي في التعليم.
- زيادة فرص التواصل والتفاعل ما بين المؤسسات والطلاب والمعلمين.
- تنشئة طلبة مزودين بالمعارف والقيم والمهارات للعيش المشترك في مجتمع متنوع.

11: تعليم يساهم في الحراك الاجتماعي، أفقياً بين أجزاء المجتمع الجغرافية، وعمودياً بين الشرائح الاجتماعية

- تعزيز دور التعليم في الحراك الاجتماعي الأفقي.
- زيادة فرص الانتقال الأكاديمي ما بين المناطق الجغرافية.
- تعزيز دور التعليم في الحراك الاجتماعي العمودي
- زيادة القيمة التنافسية لشهادات الخريجين.

12: تعليم يساهم في الإدماج الاجتماعي للمتسربين وللمهمشين داخل المدرسة، وفي الوقاية من التهميش الاجتماعي

- تعزيز دور التعليم في الإدماج الاجتماعي للمهمشين
- توفير أطر لدعم الطلبة المهمشين وللوقاية من التهميش.

رابعاً: تعليم يساهم في التنمية الاقتصادية

13: تعليم يساهم في تنمية الرأسمال البشري

- توفير فرص الدراسة لمن فاتهم التعلم أو يرغبون بمتابعة التعليم
– تقديم خدمات تربوية مناسبة لمن فاتهم التعليم أو يرغبون بالمتابعة.
- تحسين التوظيف الاقتصادي للمخزون التعليمي لدى السكان.
– تطوير الأبعاد المهنية للتعليم.

14: تعليم يوفر قوى عاملة ذات كفاءات تلبي حاجات سوق العمل اللبناني كماً ونوعاً وقادرة على المنافسة في الأسواق الحرة للعمالة

- مواكبة التعليم لسوق العمل المحلية.
– تطوير العلاقة بين ما يعرضه التعليم ومتطلبات التنمية.
- مواكبة التعليم لسوق العمل المعولم.
– توفير قوى عاملة عبر التعليم العالي قادرة على المنافسة عالمياً.

خامساً: ادارة الشأن التربوي

15: ادارة استراتيجية منتظمة تؤمن رفع فعالية القطاع

- تحول الوزارة إلى الإدارة الاستراتيجية.
– وضع الوثائق والنظم والآليات اللازمة لتأطير الشأن العام في التعليم.
- تمكين وزارة التربية من القيام بمهام التأطير التربوي.
- استثمار القدرات المجتمعية في صنع السياسات التربوية على المستوى الوطني.
– وضع أطر لإشراك الهيئات المجتمعية والتربوية في صنع القرار التربوي العام

- تحديث الإدارة التربوية.
- إعادة هيكلة وزارة التربية ومكننة الإدارة.
- تحديث إدارة الجامعة اللبنانية
- إعادة تنظيم إدارة الجامعة اللبنانية وزيادة فعالية تسيير شؤونها.
- بناء القدرات المؤسساتية للجامعة اللبنانية
- بناء القدرات في الوزارة.
- تطوير الموارد البشرية واستقطاب كفاءات جديدة في الوزارة.

16: إدارة رشيدة ودينامية للموارد البشرية والمادية.

- تحديث الإدارة التربوية
- نظام لاحصري منفتح على المجتمع المحلي
- تحسين الفعالية في إدارة المدرسة الرسمية.
- التحول التدريجي إلى إدارة ذات صلاحيات موسعة في المدرسة الرسمية.
- رعاية المصلحة العامة في التعليم الخاص.
- وضع أنظمة لرعاية الشأن العام في التعليم الخاص على أساس تشاركي.

17 : إدارة مالية تهدف إلى تحسين النوعية معتمدة مبدأ ترشيد الإنفاق.

- تحسين الفعالية في إدارة شؤون التعليم الرسمي.
- زيادة فعالية الوزارة في إدارة مواردها المالية والمادية والبشرية.
- تطوير سياسات جدوى الإنفاق لتأمين نظام تمويلي أكثر فعالية.
- زيادة فعالية توزيع الموازنة وعمليات إعدادها في وزارة التربية والتعليم العالي.
- التحول إلى موازنة البرامج.